



نقد مفهوم الطائفية

برهان غليون □

المادية والجيوسياسية له، وَجَدَ العديدُ من النخب الاجتماعية الصاعدة والمعزولة فرصاً أكثر لتوفير الموارد البشرية والسياسية والإيديولوجية التي تحتاجها من أجل تعزيز موقفها في التنافس على السلطة عبر الالتصاق بالجماعات الفرعية المنتمية إليها - وهو ما كانت ستجده من تماهيا مع الجماعة الوطنية العامة التي لم تكن قد تكوّنتُ بعد، وربما لم تتكوّنُ حتى الآن، من حيث هي جماعة واعيةً لوحدها السياسية وإرادتها المشتركة في العمل والانجاز ومستبطنه لقانون الوطنية، أي لمفهوم الدولة من حيث هي دولة القانون.

ومن هنا دافعتُ في كتابي، نظام الطائفية، من الدولة إلى القبيلة، عن أطروحة تقول بأن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين والعقيدة، وبأنها تشكل سوقاً موازيةً (سوداءً) للسياسة أكثر مما تُعكس إرادة تعميم قيم أو مبادئ أو مذاهب دينية لجماعة خاصة. وتتضمن هذه النظرية أربع فرضيات رئيسية:

الفرضية الأولى أن الطائفية لا علاقة لها بتعدد الطوائف أو الديانات. فمن الممكن أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية أو الإثنية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية في الدولة، أي من دون استخدام الولاء الطائفي للالتفاف على قانون المساواة وتكافؤ الفرص (الذي يشكل قاعدة الرابطة الوطنية الأولى) ومن ثم لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله.

والفرضية الثانية أن الطائفية لا توجد في المجتمعات التقليدية ما قبل الحديثة التي تفتقر إلى فكرة السياسة الوطنية والدولة الحديثة، ولا تقوم إلا عبر سيطرة عصبية قبلية أو دينية رئيسية تشكل قاعدة السلطة المركزية وضمان وحدتها واستمرارها. وبالعكس، لا يصبح استخدام الولاءات الجزئية داخل الدولة خروجاً عن القاعدة والقانون إلا مع نشوء الدولة الحديثة التي تقوم على مبدأ العقد الاجتماعي بين أفراد أحرار ومستقلين تجتمعهم مبادئ مشتركة، ولا يحقّ وحدتهم السياسية (الوطنية) إلا التزامهم جميعاً بها ووضعها فوق انتماءاتهم الخاصة. ولأنّ

في اعتقادي أنّ أحد الأسباب الكبرى التي حالت دون فهم الطائفية وتجنب آثارها هو اختلاط مفهوم الطائفية نفسه، الأمر الذي أساء إلى فهمنا لها كظاهرة اجتماعية وسياسية، وإلى بناء تعريف واضح وصحيح لها أيضاً. فقد مال معظم الذين أثاروا مسألته في الأدبيات العربية القومية المعاصرة إلى الخلط بين التعددية الدينية، وبين سيطرة إحدى الجماعات الدينية على مقاليد الأمور في السلطة أو على مواقع رئيسية منها في سبيل تأمين منافع استثنائية وخاصة لا يسمح بها القانون. أي إنهم خلطوا بين الطائفية في المجتمع والطائفية في الدولة، وهما من طبيعتين مختلفتين تماماً وليست لهما النتائج ذاتها: فالأولى تتعلق بطريقة اشتغال المجتمع؛ في حين أنّ الثانية تتعلق بطريقة اشتغال الدولة الحديثة، ولا قيمة لها إلا من منظور بناء هذه الدولة.

مصدر الخلط النظري هذا نابع من أنّ الفكرة القومية، التي انتقلت إلى الثقافة العربية من الأدبيات الغربية ذات الصبغة الأحادية، ارتبطت ارتباطاً قوياً بفكرة التجانس الاجتماعي. ونظر القوميون العرب، كغيرهم في العالم، إلى التعددية الدينية والإثنية في المجتمع كعقبة أمام نشوء وعي قومي يتجاوز الطوائف والانتماءات الدينية الفرعية. بل اعتقدوا أنّ استمرار عصبية أو انتماءات جماعية فرعية لا بد أن يغذي ولاء غير وطنية، وبالتالي يُضعف سيطرة الدولة على إقليمها وسكانها ويُعرضها لتدخل القوى الأجنبية. لكنّ ليس هناك أي شك في أنّ استمرار الولاءات الطائفية في المجتمعات الوطنية، ثم نموها في مرحلة تالية، يعكسان المسار الذي اتّخذه تشكل النخبة الوطنية الحديثة والصعوبات التي حالت دون تطور النسيج الوطني نفسه. وفي مقدمة تلك الصعوبات ضالة الموارد المادية واللامادية التي توفرت لهذه النخبة، وغياب طبقة اجتماعية متماسكة حديثة، واضطرارها إلى الاعتماد - من أجل إعادة إنتاج نفسها وشروط وجودها وسيطرتها الاجتماعية - على عوامل خارجية وغالباً على الدولة نفسها. وبسبب هذا الضعف البنيوي، الذي نجم عن تعثر عملية التحديث أو غياب الشروط

الطائفية تشكّل ما يُشبه اختطافاً للسلطة السياسية، وتنطوي على مخاطر تدمير الدولة والأمة.

الخطيرة التي تُرافق انتقال السلطة. ولا يمكن توفير القوة الضاربة من دون العصبية، كما لاحظ ابن خلدون، منظر الدولة الأكبر في القرون الوسطى العربية والإسلامية. ولذلك فإنّ الحُكم لا ينفصل هنا عن سيطرة عصبية حاكمة وفرض قانونها وسيادتها على كامل المجتمع، أي على العصبية الأخرى.

والفرضية الثالثة أنّ الطائفية لا ترتبط بمشاعر التضامن الطبيعي بين البشر المنتمين إلى عقيدة واحدة أو رابطة قرابة



أنا مش طائفي...

بس إذا ما دافعت عن طايفتي بياكلوني البقية!

السياسة الوطنية سياسة مرتبطة باختيار عام، وليست مفروضة بقوة الاستيلاء والعصبية والشوكة، كما كان عليه الحال في الدولة القديمة، فإنّها تدور من حول الرأي العام، أي الرأي الذي يشكّل خلاصة رأي الأفراد لا الجماعات. ويتبلور هذا الرأي العام في ما يُشبه السوق السياسية، أي في التنافس بين النخب السياسية على كسب تأييد الأفراد ونيل ثقتهم ببرامجها السياسية. وكلّ تكتل داخل الفضاء السياسي الوطني، وداخل الدولة ومؤسساتها بشكل خاص، قائم على أساس الولاءات الدينية أو الأقوامية، على حساب الولاء الوطني، يُخرّب آلية عمل هذه السوق. ومن هنا يُعتبر استخدام التضامن الطائفي أو الإثني داخل الدولة خروجاً عن قانون الوطنية، أي عن العقد المفترض أنّه قائم بين مواطنين أفراد يستخدمون وسائل السياسة للتعبير عن مواقفهم. وهو ما يشكّل مصدراً لفساد السياسة الوطنية أيضاً. ذلك أنّ الأغلبية المنبثقة عن انتخابات تخترقها التكتلات غير السياسية والولاءات الدينية والإثنية لا يُمكن أن تعبّر عن أغلبية اجتماعية، ولا يُمكن أن تُضخّ نفسها في خدمة الجماعة الوطنية العمومية: فهي لا تحقّق انتصارها على أساس معايير سياسية - أي نابعة من نوعية البرامج التي تقترحها على الشعب ككلّ وتطلب موافقته عليها، والتي ترتبط بتحقيق مصالح مشروعة حتى لو كانت تُخدم طبقة معينة - بل على أساس معايير غير سياسية تتنافى وإعادة إنتاج الجماعة الوطنية كجماعة موحدة. وكما هي الحال في السوق التجارية، تطرد العملة الفاسدة، التي هي الولاءات غير السياسية، العملة السليمة، التي هي الولاءات الوطنية الجامعة التي تُقبل الانقسام الأفقي من حول تحديد المصالح الاجتماعية، ولا تُقبل النزاع العمودي الذي يعني خراب الأمة والعودة إلى أولوية العصبية الدينية أو الأقوامية. وبالعكس، فإنّ قيام السياسة على مبدأ الغلبة، وهو ما كان سائداً قبل نشوء الدولة الحديثة، وغياب مفهوم التنافس على السلطة بطرق سلمية، يجعلان صاحب القوة هو الأجدر والأكثر شرعية في استلامها بقدر ما يضمن استقراراً أطول ويوفّر على المجتمعات النزاعات الدموية

طبيعية: إنها ليست حتمية، أيّ أمرًا نابغًا مباشرةً من الاعتقاد والانتماء والقرابة لمجرد وجودها، وإنما هي استراتيجيةً سياسيةً. بكلام آخر، إنها خطةٌ للاستفادة من التضامن الآلي، الذي تُنشئه علاقاتُ القرابة المادية أو المعنوية والعقيدية بين الأفراد، من أجل تحقيق أهدافٍ ليست لها علاقةٌ بأسباب القرابة ولا بغاياتها.

غير أنّ ذلك لا يعني أنّ تحقيق الأهداف الجديدة لا يمكن أن يؤثر في بنية هذه القرابة وحدود نفوذ الجماعة النابعة منها ومركزها: فالطائفية هي النموذج الأوضح لاستخدام الدين والعصبية القربانية في السياسة، والنظر إلى الجماعة الدينية من حيث هي جماعةٌ مصالح خاصة لا أفراداً يبحثون عن نشر رسالتهم الدينية. وهي تقود إلى إفساد السياسة التي تختلط بالقرابة وتفقد طابعها المدني الشامل الذي يجعلها إطاراً مفتوحاً على جميع أصحاب العقائد الدينية، كما هو الحال في الأحزاب السياسية. كما تقود إلى إفساد الدين الذي تحوّل جماعته إلى مجموعةٍ محاربةٍ من أجل مصالح دنيوية، وتُضطرّ إلى إعادة تفسير العقيدة نفسها بما يبرّر العدوان والسطو على مصالح الجماعات الأخرى.

أما الفرضية الرابعة، فهي أنّ الطائفية استراتيجيةً مرتبطةً بالنخب الاجتماعية المتنافسة في حقل السياسة ومن أجل السيطرة واكتساب المواقع. ولا يُمكن أيّ ديناميكيةٍ طائفيةٍ، ومن بابٍ أولى حربٍ طائفيةٍ، أن تُنشأ من دون تبني النخب الاجتماعية، كلّها أو بعضها، لاستراتيجيةٍ طائفيةٍ والتعبئة على أساسها. ومن هنا تختلّف الطائفية عن النزاعات الدينية التي تنفجر أحياناً بين الطبقات الشعبية لأسباب متعددة في أجواء التوتر الاقتصادي والاجتماعي والديني، والتي يمكن أن تُستوعب بسهولة من قبل الدولة، بل من قبل القيادات الدينية نفسها - وهو ما يصعب تحقيقه عندما تتحوّل الدولة نفسها إلى مسرح لتنازع العصبية الدينية والقبلية بدل أن تكون إطاراً تجاوزها في علاقةٍ جديدةٍ وخاصةٍ هي العلاقة الوطنية.

ومن هنا نعرّف الطائفية بأنّها مجموعة الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبية ما قبل السياسية، الدينية منها والإتنية والزبائنية، في سبيل الالتفاف على قانون السياسة العمومية أو تحييده، وتحويل الدولة من إطار لتوليد إرادة عامة ومصالحةٍ كئيّةٍ إلى أداةٍ لتحقيق مصالح خاصةٍ جزئية. إنها تشكّل ما يُشبه الاختطاف للسلطة السياسية، وهي تنطوي لذلك على مخاطر تدمير الدولة نفسها بوصفها بنيةً عموميةً ومنتجةً للعلاقة العمومية، وعلى مخاطر زوال الأمة نفسها بوصفها جماعةً موحدةً سياسياً أو ذات قانونٍ سياسيٍ يختلف نوعياً عن قانون العصبية الدينية والإتنية ويتجاوزه معاً. فالطائفية لا تنطبق على استخدام الدين وحده، بل على استخدام كلّ أشكال التضامات الخاصة ما قبل السياسية الناجمة عن تعبئة العصبية القائمة على القرابة المادية (كالعشيرة والعائلة والإتنية) أو المذهبية: كما تُنطبق على آليات شراء الضمائر والرشوة المعممة. فهي تلتقي جميعاً في تزوير الإرادة العامة، والتلاعب بالرأي العام في سبيل تزييف اختياراته أو حرّفها عن خطها الطبيعي المعبر عن مصالح الناس واختياراتهم بحرية. ونتيجتها في جميع الحالات تزييف الحياة السياسية الوطنية، وتهديد الدولة ومؤسساتها بالتحوّل إلى أدواتٍ لخدمةٍ مصالح خاصةٍ بدل أن تكون إطاراً لبلورة المصلحة العامة وتقديمها على جميع المصالح الأخرى.

لذلك، ويعكس ما شاع في النظرية الوطنية والقومية الشائعة، لا ترتبط الطائفية بوجود مذاهب دينية متعددة في مجتمع من المجتمعات، ولا بوجود مشاعر انتماءٍ قويةٍ تشدّ الأفراد إلى طوائفهم أو عصبيةاتهم القبلية، ولا حتى بوجود تضامنٍ دينيٍ قويٍ بينهم. فالحق أنّ هذا هو الوضع السليم والطبيعي في كل المجتمعات: ذلك أنّ المجتمع مكوّنٌ من جماعاتٍ مصالح أو انتماءٍ أو اعتقاد، ومن الطبيعي أن يشعّر كلّ فرد بتعاطف أكبر مع الأفراد الذين يشاركونه المصلحة أو العقيدة أو الثقافة أو الموقع الاجتماعي الذي يحتله؛ ومن دون التضامن والألفة الخاصة اللذين يجمعان بين أفراد جماعةٍ واحدةٍ لن يكون هناك

التعددية الدينية ليست المسؤولة عما حصل، بل قصور الحركة الوطنية وعدم اكتمال الدولة وانعدام الثقافة السياسية.

نسمي ميدان «المجتمع المدني» بالمصطلحات الشائعة؛ وقانون الدولة الحديثة الذي يقوم عليه مفهوم المصلحة العمومية الذي يتوقف على وجوده نشوء رابطة سياسية تجمع بين أفراد الجماعات الأهلية جميعاً، وترتفع بهم وبسلوكهم نحو «المستوى السياسي» الذي يتصور فيه كل فرد نفسه مواطناً شريكاً للمواطن الآخر في جماعة عليا. وأساس هذه المواطنة الخضوع لقانون واحد، يتساوى في إطاره الجميع في الحقوق والواجبات.

لا يلغي نظام القانون السياسي نظام المجتمع العرفي، وإنما يتركه يعمل على مستوى الحياة المدنية، لكنه يضيف إليه مستوى آخر يلتقي فيه الأفراد من حيث هم أعضاء في جماعة سياسية. وأهمية هذا المستوى الجديد من العلاقات هي توسيع إطار التواصل بين البشر؛ ذلك أن رابطة السياسة تستوعب درجات من الاختلاف والتمايز الثقافي والديني بين الجماعات أكبر بكثير مما تستوعبه جماعات العصبية الطبيعية والدينية، وهي تشكل - من ثم - الوسيلة الوحيدة لبناء الفضائل الحضارية المتنوعة والمنفتحة والمنتجة. فنظام الدولة السياسي يجمع تحت سقف القانون الواحد الأفراد أنفسهم الذين تفرق بينهم المصالح والاعتقادات والثقافة. ويعني «سقف القانون» ضمان المعاملة الواحدة والمتساوية التي تضمن لجميع الأفراد، بصرف النظر عن أصلهم وعقائدهم وولاءاتهم القبلية، فرصاً متكافئة في التنافس على مواقع المسؤولية والشغل والإدارة، وبالتالي على اختيار الأطر الأصلح لقيادة الشؤون العامة. ولذلك لا يتحقق وجود الجماعة الوطنية الواحدة إلا عبر الدولة وبوجودها، من حيث هي إطاراً للمساواة القانونية والسياسية. ولذلك أيضاً يشكّل الارتقاء إلى مستوى الرابطة السياسية، التي هي في أصل نشوء الدول، مرحلة أعلى وأكثر تعقيداً من مراحل التنظيم الجمعي. ولا يمكن رد تلك الرابطة إلى الرابطة العصبية من دون القضاء على الأولى وتدميرها: فمتى حلّ قانون المجتمع القائم على التضامات الجزئية في الدولة ومؤسساتها، فقدت هذه المؤسسات سمة العمومية، وتحولت إلى

أى معنى ولا مضمون للحياة الاجتماعية أو للجماعات الأهلية. إن تعزيز التكافل والتضامن داخل جماعات الانتماء إلى المذهب أو الدين أو العشيرة أو المؤسسة التجارية أو الاقتصادية، وإلى جميع هياكل ما نسميه «المجتمع المدني» بشكل عام، هو غاية هذه الجماعات وهدفها. إن الطائفية تنشأ عندما تنقل إحدى هذه الجماعات هذا التضامن والتكافل إلى مستوى الدولة. والسبب في ذلك أن انتقال قانون الجماعة الخاصة من مجال عمل المجتمع إلى مجال عمل الدولة يُخرّب الدولة نفسها، بقدر ما يحرّمها من تحقيق ماهيتها بوصفها إطار إنتاج العلاقة العمومية (أي علاقة الوطنية) بين أفراد ينتمون إلى مذاهب وعصبية متعددة. ومن هنا ليست الدولة حاصل جمع العصبية القائمة أو الجماعات الدينية المتواجدة على أرض إقليم من الأقاليم، بل تجاوز لها من خلال تأسيس علاقة جديدة مختلفة تماماً عنها، في غايتها وأهدافها ووسائل تحقيق هذه الأهداف: فغاية الدولة هي بناء الشأن العام، فكرة وقيماً وممارسة، والحفاظ عليه؛ وأهدافها هي خدمة المصلحة العامة والمصالح العليا للجماعة الوطنية ككل؛ ووسائلها في ذلك أدوات عمومية تخضع في سلوكها وتحديد مهامها إلى الدولة، أي إلى البنية العمومية المستقلة تماماً عن البنى الخاصة.

ومن هنا لم تصبح الطائفية ظاهرة سلبية، إلا بعد نشوء الدولة الحديثة، وبقدر ما أصبحنا نعتقد أنها تشكل تقويضاً عميقاً لنظام سياسة الدولة الوطني، بل ربما حالت دون ولادة هذه الدولة نفسها بوصفها دولة الحريات والحقوق الأساسية الفردية. لكن الذي يفسر وجود الطائفية واستمرارها في الدول الحديثة، العربية وغير العربية، هو افتقار النخب الجديدة شبه الوطنية إلى النضج السياسي، ونقص تمثلها فكرة «الدولة الحديثة» ومفهوم «السياسة» المرتبطة بها. وعدم النضج والاستيعاب العميق لمفهوم الدولة والسياسة بالمعنى الحديث هو الذي يفسر نزوع هذه النخبة إلى الخلط بين أمرين: قانون المجتمع القائم على منطلق التضامن الجزئي بين الأفراد حسب المصلحة والعقيدة والثقافة والسمات المشتركة العديدة، وهو ما

مؤسساتٍ شبيهةٍ بمؤسسات المجتمع؛ أي لم يعد بإمكانها بناءً المواطنة ومفهوم العمومية، ولم يعد بإمكانها الجمع بين أفراد ينتمون إلى جماعاتٍ ثقافية ودينية مختلفة.

وها هنا، في هذا الخلط المقصود أو العفوي، بين قانون الدولة السياسي ومنطقه من جهة، وقانون المجتمع الأهلي وتركيبته الجزئية من جهة ثانية، تولد الطائفية. وأول ما يقود إليه نقل منطق المجتمع التضامني الأهلي إلى ميدان الدولة هو إحلال العرف وعاطفة القرابة المادية والروحية محل منظومة الحق والقانون والتضامن الوطني العام والعلاقات المؤسساتية. ويُفضي التكتل داخل المؤسسات وفي السلطة بين أعضاءٍ عشيرةٍ أو طائفةٍ واحدةٍ إلى تعطيل قواعد المساواة والحظوظ المتكافئة، وبالتالي إلى إلغاء المنافسة النزيهة بين الأفراد على تبوؤ مراتب المسؤولية، ويجعل الولاء بديلاً للانتقاء على أساس الكفاءة والمعايير الموضوعية. وبدل أن تكون الدولة مركز سلطة عمومية وإنسانية تضمن وحدة المجتمع المقسم والمتنافس على صعيد الحياة الطبيعية اليومية، فإنها تتحول إلى إطار لتنظيم الدفاع عن المصالح الخاصة وتعظيم المنافع الاستثنائية.

لكن مخاطر الطائفية لا تقتصر على تدمير قانون الدولة وتحويل أجهزتها إلى أدوات، وقواتها إلى ميلشيات موضوعية في خدمة الطائفة الحاكمة فحسب، بل تدمر المجتمع المدني نفسه. فبقدر ما تنجح قبيلة أو جماعة دينية في السيطرة على الدولة وأجهزتها وتقوم بتحييد قانون السياسة العمومية، فإنها تتمكك وسائل تمكنها من إخضاع الجماعات الأخرى وفك تنظيماتها الأهلية وكسر أي مقاومة يمكن أن تبديها لهذه السيطرة، سواء أكانت ذات محتوى عصبوي تقليدي أم ذات محتوى تحرري حديث. وهكذا تتحول الدولة نفسها إلى أداة جبارة في يد العصبية الحاكمة لحل العصبيات الأخرى، واستتباع أفرادها بالقوة، وتسخيرهم لخدمة أهدافها الخاصة. من هنا لا تقضي الطائفية على الرابطة الوطنية فحسب، بل تدمر أيضاً قاعدة المجتمعات الأهلية، وتحول مؤسسات المجتمع المدني إلى خرائب لا تفي بأي حاجة اجتماعية. وبهذا فهي لا ترد المجتمع ثانية إلى

مرحلة ما قبل الدولة، وإنما تحكّم عليه بالخراب والفساد الشامل: ذلك أنها تجوّف البنية السياسية المنتجة للفردية السياسية المكوّنة للرابطة الوطنية، وتقضي على شروط إنتاج التضامات الأهلية الضرورية لسيرورة الحياة الجماعية سيراً طبيعياً.

وكما يؤدي استيعاب الدولة من قبل العصبيات الجزئية إلى دمار الرابطة الوطنية وتجفيف ينباع الحياة السياسية، يلغي تطبيق قانون العمومية داخل المجتمع وتجمعات مصالحه الخاصة روح المجتمع المدني الإبداعية، ويجعل منه هيئةً بيرقراطية ميتة.

من هنا تشكل دراسة الظاهرة الطائفية مدخلاً رئيسياً للكشف عن الأمراض التي تعانيتها الوطنيات التي ولدت من رحم الاستعمار وفي حضان الحركات الوطنية. فالطائفية، من حيث هي تقديم للولاءات الفرعية على الولاء الوطني، تشكل الخطر الأول على بقاء الوطنية، بما هي رابطة جامعة تمثل تجاور الانتماات الفرعية، الدينية والأقوامية، وتؤسس لتضامن أشمل من التضامن الأهلي، يحفظ وحدة الجماعة الوطنية، أو يجعل منها كتلة مترابطة قادرة على أن تكون فاعلاً مستقلاً في الفضاء الجيوسياسي العام. وفي أساس هذا البناء تكوين مفهوم «المصلحة العامة» بوصفها الإطار الذي يرسم حدود المصالح الخاصة ويضمن استمرارها وتفتحها على قاعدة احترام حظوظ متساوية للجميع، أو في الأقل على قاعدة منع بعض المصالح الخاصة من أن تتطور على حساب مصالح خاصة أخرى. وهو ما يضمن الانسجام والتفاهم والتعايش بين الجميع، ويُنشئ من فوضى المصالح والتنازع على الموارد والبقاء نظاماً اجتماعياً ثابتاً ومستقرّاً، ويجل التعاون والسلام محل العنف والقتال.

والخلاصة هي أن التعددية الدينية، بعكس ما يؤكّد عليه القوميون في أيامنا الحاضرة، ليست هي المسؤولة عما حصل، لا في البلاد العربية ولا في غيرها من البلدان التي عاشت، ولا

معظم النخب العربية لم تنجح في أن تستوعب أنها لم تعد زعامات عائلية أو عشائرية أو مدنية أو ريفية أو طائفية.

وعيه لا غير. وهذا ليس صحيحاً: ذلك أن ما يجعل من النخبة نخبةً وطنيةً هو قدرتها على الارتقاء بوعيها فوق الشرط الخاص بمصالحها الضيقة، وقدرتها على تصوّر المصلحة العامة وتمثّلها. وما يميّز النخبة عن المجتمع العمومي هو أنها تمتلك وسائل ثقافة وتعلم وشروط عمل تجعلها أقدر على استيعاب التحولات الخارجية، واكتساب المعارف والمفاهيم الجديدة، وتطبيقها بشكل خلاق أيضاً في مجتمعاتها. باختصار، ما يميّزها ويجعل منها نخبةً هو قدرتها على القطع مع النماذج التقليدية، وبناء تجارب جديدة، أو القيام بمبادرات عقلية وعملية. وإذا كان ذلك غير ممكن، استحال أيّ تحول اجتماعي، عندنا وعند المجتمعات الأخرى. ومعظم النخب العربية التي حملت لواءً الوطنيّة اتخذت منه شعاراً ولم ترتق حقيقةً إلى مستوى النخب الوطنية، أي لم تنجح في أن تستوعب أنها لم تعد زعامات عائلية أو عشائرية أو مدنية أو ريفية أو طائفية.

باريس

تزال، الظاهرة نفسها. وإنما المسؤول هو قصور الحركة الوطنية والقومية، وعدم اكتمال الدولة، أو ضعف مفهومها عند النخب والرأي العام معاً، وانعدام الثقافة السياسية. وفي اعتقادي أنّ الخلط النظري الذي نشأ من الربط بين التعددية الدينية والإتنية القائمة على مستوى المجتمع المدني، والتي هي ظاهرة طبيعية وضرورية حتى لو لم تكن مرتبطة بمفاهيم حديثة أو بممارسات مدنية سليمة، وبين استخدام الولاءات الجزئية من قبل النخب الحاكمة في سبيل ضمان السيطرة غير المشروعة عليها، قد أساء إساءة كبيرة إلى إدراك حقيقة الظاهرة ووضع اليد على الآثار الخطيرة المرتبطة بها. فقد استسلم السياسيون والمنظرون لفكرة اعتبروها بديهية، وهي غير ذلك، مفادها أنّ المجتمع العربي مجتمعٌ متعدّد الطوائف والمذاهب والإتنيات، فسيفسائي، وأنّ هذه التعددية هي المسؤولّة عن اختراق الدولة بالطائفية، وبالتالي فليس هناك ما يمكن عمله لمقاومتها سوى الاشتغال على وعي المجتمع وثقافته لإقناعه بخطر التحيّزات الدينية والأقوامية. وكانت نتيجة هذه السياسة سلبيةً على مستويين:

- على مستوى الوعي الجمعي الذي لم يكن ممكناً أن يقتنع بسوء التضامات الدينية والأقوامية التي يستند إليها في ضمان الحد الأدنى من التعاون والتضامن، خاصةً في إطار دولة تتلاعب بها المصالح الخاصة الطائفية. وهكذا استمرّ الوعي الجمعي يراهن على علاقات التضامن الدينية والمدنية القديمة، لكن مع شعور بالإثم يدفع به إلى إخفائها، وإلى إظهار التمسك المبالغ فيه (وأحياناً المرّضي) بمبادئ «الوطنية» المجردة وشعاراتها.

- وعلى مستوى النخبة الاجتماعية نفسها، الرسمية والأهلية، التي منعتها ذلك الخلط بين طائفية المجتمع وطائفية الدولة من اكتشاف خصوصية الطائفية السياسية والعمل على استئصالها داخل الدولة.

قد يأخذ علينا البعض هنا التأكيد على مسؤولية النخب الاجتماعية، محتجاً بأنّ هذه النخب وليدة المجتمع وهي تمثّل

د. برهان غليون

كاتب سوري وباحث جامعي في باريس.